

إستراتيجية الأمن الشامل.. هكذا أعدت فنلندا عدتها للحرب مع روسيا



عزّزت فنلندا مخزوناتها الاستراتيجية من الإمدادات من جميع أنواع الوقود والحبوب الرئيسية لتفي باحتياجات لفترة لا تقل عن ستة أشهر، في حين أن شركات الأدوية ملزمة بتأمين مخزون يكفي من 3-10 أشهر من جميع الأدوية المستوردة.

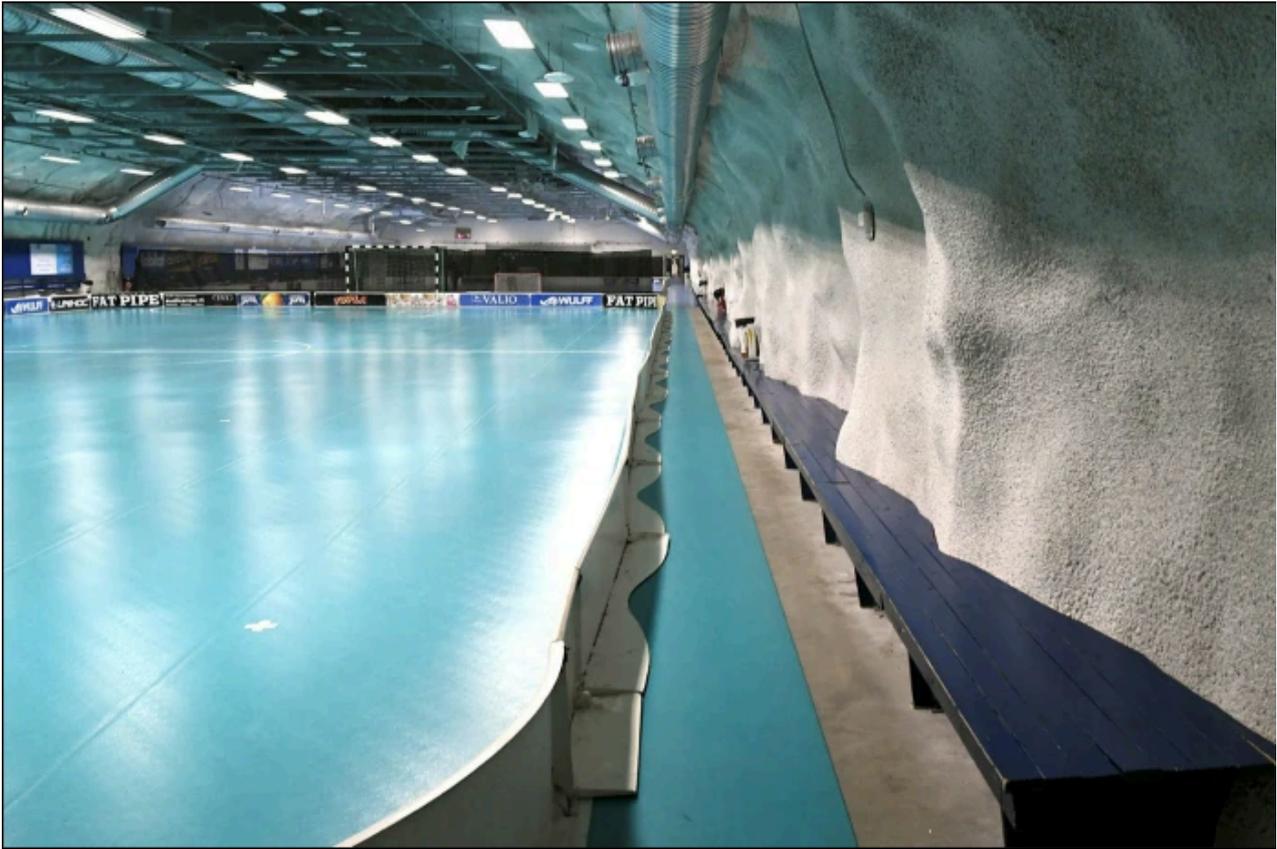
سعت البلاد إلى تعزيز دفاعاتها المدنية من خلال جعل جميع المباني ذات مواصفات معينة تخصص ملاجئ للمدنيين، بينما يمكن لبقية السكان استخدام مواقف السيارات الأرضية للاحتماء بها، كما أن حلبات التزلج على الجليد وحمامات السباحة جاهزة لتصبح مراكز إجماع.

بذلت فنلندا جهودًا حثيثة من أجل تعزيز قوة جيشها. في الوقت الحالي، ما يقارب ثلث السكان البالغين في الدولة الاسكندنافية ضمن الجيش الاحتياطي، مما يعني أن فنلندا لديها أحد أكبر الجيوش في أوروبا مقارنةً بحجمها.

تقول تيتي توبورنين، وزيرة الشؤون الأوروبية في فنلندا: ”لقد أعدنا مجتمعنا، وتدربنا على هذا الوضع منذ الحرب العالمية الثانية“. بعد قضاء ثمانية عقود من العيش أولاً في ظل الاتحاد السوفيتي ثم روسيا الآن، فإن تهديد الحرب الذي يلوح في الأفق في أوروبا ”لم يفاجئنا“، وذلك على حد تعبيرها.

إن استراتيجية ”الدفاع الشامل“ المرتجلة التي تعد من إحدى الاستراتيجيات الدفاع الأوكرائية ضد الغزو الروسي، حيث يحمل المتزوجون الجدد وأصحاب المتاجر وغيرهم السلاح، في جلبت اهتمام الناس في جميع أنحاء العالم.

لكن ما تسميه فنلندا استراتيجيتها ”للأمن الشامل“ مثالٌ على كيفية قيام البلدان بإنشاء أنظمة صارمة على المستوى المجتمعي لحماية نفسها في وقت مبكر والتخطيط ليس لغزو عسكري محتمل فحسب بل أيضًا للكوارث الطبيعية أو الهجمات الإلكترونية أو الجوائح.



لم يقتصر هذا الاستعداد على الجانب العسكري بل امتد إلى ما يصفه تشارلي سالونيوس باسترنك، خبير الأمن في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، بأنه ”عمل ممل وغير مثير للاهتمام“ لضمان نجاح القوانين والقواعد في أوقات الأزمات.

أنشأت فنلندا شبكات غير رسمية بين النخب في عالم المنظمات السياسية والتجارية وغير الحكومية استعدادًا لأسوأ السيناريوهات. كما بحثت فنلندا باستمرار عن نقاط ضعفها الرئيسية، وحاولت إصلاحها لتعزيز مقاومة النظام قبل حدوث أي أزمة.

كشفت الحرب في أوكرانيا مدى تعرّض فنلندا، بحدودها الممتدة على 1340 كيلومترًا مع روسيا، لخطر التعرض للهجمات الروسية. وفي الوقت الحالي، يُناقش القادة الفنلنديون احتمال الانضمام إلى حلف الناتو العسكري بينما تعيد البلدان الأوروبية تقييم مستويات تعاونها في مجال الدفاع والأمن مع الاتحاد. لأول مرة في تاريخها، يدعم غالبية الفنلنديين حاليًا التقدم بطلب للحصول على عضوية في الناتو. لكن الدولة التي يبلغ تعداد سكانها 5.5 مليون نسمة ترى أنه من الضروري الحفاظ على استراتيجيتها الوطنية وتحديثها.

حسب جاين كوسيللا، المدير العام لسياسة الدفاع في وزارة الدفاع، ”نظرًا لموقعنا الجيوستراتيجي، وأراضينا الشاسعة وقلة عدد السكان، نحتاج لاتخاذ المزيد من الإجراءات للدفاع عن البلاد. نتدرب بانتظام على العديد من المستويات للتأكد من أن الجميع يدرك ماهية دوره - بدءًا من مراكز صنع القرار السياسي مرورًا بالبنوك والكنيسة والمؤسسات الصناعية وصولًا إلى وسائل الإعلام. وتتمثل النتيجة النهائية في تحويل هذا المجتمع إلى وضع الأزمة إذا لزم الأمر“.

إرث حرب الشتاء

ينبع جزء كبير من استعداد فنلندا من حربها مع موسكو التي يتردد صداها في غزو أوكرانيا. ما بين 1939

و1940، دخل الفنلنديون في حرب الشتاء الوحشية من أجل التصدي للاتحاد السوفيتي، لكنهم فقدوا جزءًا كبيرًا من أراضيهم، بما في ذلك أكثر مدنها عالمية، فيبورغ، وأحد مجالات صناعتهم الرئيسية. تعرّض الفنلنديون بإعادة بناء بلادهم بعد انتهاء هذا الصراع وهي مهمة لم تكن سهلة.

أوضح الرئيس سولي نينيستو قائلاً: ”لقد مررنا بتجارب صعبة على مر التاريخ لم ننسها أبدًا وظلت تسري في دماغنا. هذا هو السبب في أننا كنا حريصين للغاية في الحفاظ على مقاومتنا“. وأشار نينيستو إلى استطلاعات الرأي التي تشير إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الفنلنديين على استعداد للقتال من أجل بلادهم، ويعد هذا الرقم الأعلى في أوروبا إلى حد بعيد.

يبلغ عدد القوات الفنلندية في زمن الحرب حوالي 280 ألف جندي بينما يبلغ إجمالي عدد القوات المدربة 900 ألف جندي احتياطي. وقد استمرت البلاد في تطبيق استراتيجية التجنيد الإجباري لجميع الذكور الذين تركوا المدرسة بعد نهاية الحرب الباردة. وحتى مع تخلي العديد من البلدان في أوروبا عن هذه الاستراتيجية، واصلت هلسنكي تخصيص نفقات دفاعية كبيرة على عكس ما فعلته دول أخرى في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.



وضعت فنلندا مخططًا مفصلاً لكيفية التعامل مع الغزو، بما في ذلك نشر الطائرات المقاتلة على الطرق البعيدة في جميع أنحاء البلاد، وزرع الألغام في ممرات الشحن الرئيسية، وإعداد الدفاعات الأرضية مثل تفجير الجسور.

قال جارمو ليندبرغ، وزير الدفاع الفنلندي السابق، إن العاصمة الفنلندية هلسنكي ”تشبه الجبنة السويسرية“ وذلك لحفرها عشرات الكيلومترات من الأنفاق. وأضاف: ”هناك مناطق تشبه تلك شاهدناها في فيلم جيمس بوند“، مشيرًا إلى أن جميع مقرات القوات المسلحة تقع على سفوح التلال تحت 40-30 مترًا من الغرانيت“.

في حال اكتشفت المخابرات العسكرية احتمال تعرضها لهجوم سيتم تعبئة القوات وإجلاء المدنيين من مناطق الخطر قدر الإمكان. وهو ما يكشف الفرق في الإجراءات التي وقع اتخاذها في أوكرانيا. أوضحت كوسيلان أن "جوهر استراتيجية فنلندا يركز على إرادة مواطنيها واستعدادهم للقتال والدفاع عن أمة صُنفت مؤخرًا من قبل الأمم المتحدة للسنة الخامسة على التوالي على أنها الأسعد في العالم". وأضافت "كونك فنلنديًا أمر مهم فنحن نحمل الصدارة في العالم في معيار السعادة وذلك من العوامل المحفزة للدفاع عن هذا البلد. لقد مررنا بتجربة تشبه الموت إلى حد ما في الحرب العالمية الثانية، وهو ما ساهم في تعزيز قوتنا".

المخزونات الاستراتيجية

يدرك الفنلنديون جيدًا أن كل التدابير المتخذة قد لا تكون كافية في حد ذاتها، لذلك بذلوا جهودًا حثيثة للاستعداد بشكل منهجي للأزمات. ذكر نينستو: "نسعى جاهدين لتعزيز قدرة مجتمعنا على التعامل مع الأوقات الصعبة"؛ مؤكدًا أن الاستعداد والجاهزية هي من المفاهيم التي تربي ونشأ عليها الفنلنديون.

إن مفتاح النجاح في ذلك تجنيد قطاع الشركات الفنلندي للعب دور قيادي في الاستعدادات وإدارة الأزمات. يعتبر شارلي سالونيوس باسترناك، المكلف بالأبحاث الرئيسية في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، قدرة فنلندا على دعوة أكبر شركاتها في أي وقت لمعالجة أزمة وطنية مميزة لأنها "تسخر اقتصاد السوق لمجتمع يمكن أن يتعرض لكارثة من أي نوع في أي وقت".

تجري الشركات الكبرى في مجالات صناعية مهمة - مثل الاتصالات أو الإمدادات الغذائية أو الطاقة - اجتماعات عدة مرات في السنة تكون نقاشاتها خاضعة للإشراف حول القضايا التي يمكن أن تؤثر على قطاعهم.

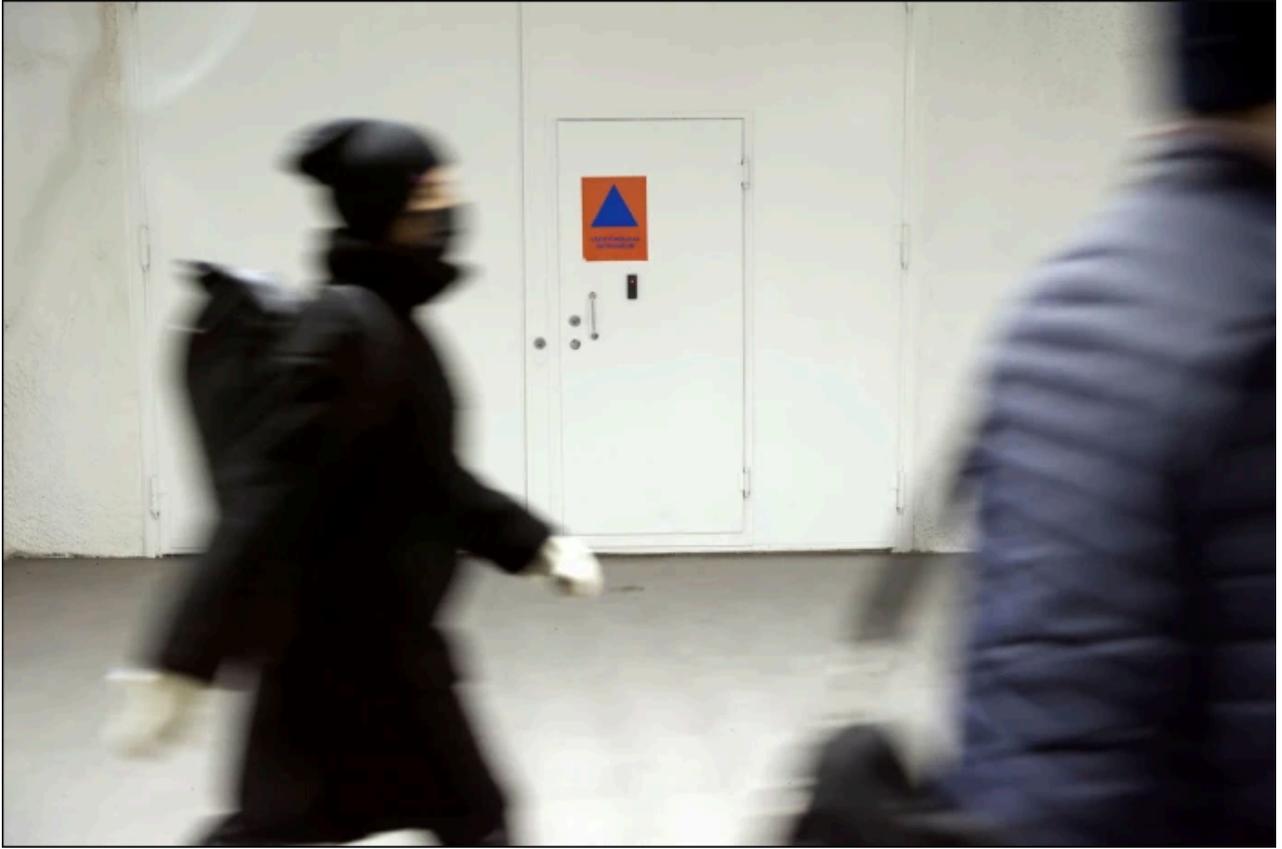


حسب سالونيوس باسترناك فإن "الفكرة الأساسية هي: إذا تأثرت شركة أو قطاع واحد، كيف يمكن حل

المشكلة؟ فعلى سبيل المثال، كيف يمكن توفير الغذاء للشعب أو حاجياته إذا كان هناك حصار في بحر البلطيق؟". أوضح كوسيلو أن الشركات في فنلندا "تدرك معنى أن يكون قادة الشركة في خدمة الجيش. وهي تدرك أنها لن تتمكن من تحقيق نمو تجاري ورفاهية ونمو اقتصادي، إذا تززع دفاعنا".

تساعد الوكالة الوطنية لإمدادات الطوارئ في تنسيق هذه الشبكة من الشركات لكن مسؤولياتها تتجاوز ذلك بكثير. تبلغ الميزانية العمومية 2.5 مليار يورو، وتشمل توفير مخزون استراتيجي يكفي لمدة ستة أشهر من إمدادات الحبوب مثل القمح والشوفان وأنواع مختلفة من الوقود مثل البنزين والديزل وكذلك بعض "الأصول الاستراتيجية" غير المفصح عنها بما في ذلك الملكية الجزئية للشبكة الوطنية.

وذكرت ياني كانكانين، المديرية التنفيذية للوكالة الوطنية لإمدادات الطوارئ، أن الوكالة تجمع ضريبة صغيرة من جميع مشتريات الوقود الأحفوري والكهرباء في فنلندا، مما يمنحها "القدرة على الاستجابة لأنواع مختلفة من الأحداث خلال فترة وجيزة للغاية".



تتكفل الوكالة بشراء المواد الحيوية على وجه سرعة ويمكنها أيضًا النظر إلى قطاعات مختلفة ومعرفة ما إذا كان إنتاج المزارعين الفنلنديين من الحبوب كافيًا لتلبية احتياجات البلاد. منذ كانون الأول / ديسمبر، كانت تُراقب "بشكل مكثف للغاية الوضع في أوكرانيا موجّهة تركيزها بعيدًا عن جائحة كوفيد-19".

حسب كانكانين، "من خلال شبكة شركاتها في جميع القطاعات، فهي قادرة على تطوير الوعي بالأوضاع الراهنة من خلال ضمان حصولها على المعلومات من كلا الاتجاهين حول ما سيحدث والمشاكل المحتملة. وفي أوقات الأزمات، يكون الأمر أسهل بالطبع لأن لدينا النظام المعمول به ولا يتعين علينا وضع خطة من الصفر". وأكدت كانكانين أن الغزو الروسي لأوكرانيا سيؤدي إلى مناقشات حول زيادة الاستعداد وربما زيادة المخزونات.

نخبة رجال الأعمال والجيش

لضمان إدراك كبار المسؤولين في المؤسسة الفنلندية المخاطر المحتملة التي قد يواجهونها، تمت دعوتهم للمشاركة في ما أطلقت عليه الحكومة الفنلندية دورات الدفاع الوطني. تجتمع مجموعة من العشرات من السياسيين وقادة الأعمال وممثلي الكنيسة ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية أربع مرات في السنة في برنامج مكثف لمدة شهر يتضمن محاضرات من كبار الضباط العسكريين والمسؤولين الحكوميين لمحاكاة الأزمات.

في سنة 2014، شاركت توبورنين في هذه الفعاليات بينما حضر قادة الأعمال مثل يورما أوليلا، المدير التنفيذي السابق لشركة نوكيا، وميكا إهاموتيللا، رئيس ماركة الأزياء الشهيرة ماريميكو، بمجرد تولي قيادة هذه الشركات.

أكد سالونيوس باسترنك أنها "تجربة مستنيرة" لقادة الأعمال تجعلهم يلعبون دور السياسيين والعكس صحيح في سيناريوهات مثل "ارتفاع مستوى المياه في بحر البلطيق وأهمية إغلاق محطات الطاقة النووية والجائحة". وتساءل قائلاً: "هل هناك حل لهذه المشاكل؟ بالطبع لا. يتمثل الهدف من البرنامج في إحاطة هؤلاء الأشخاص علمًا بتطورات هذه المسائل ومعرفة المشاكل التي قد تواجهها شركة أو حكومة في حالة حدوث أزمة".

إجمالاً، وقع تدريب قرابة 10 آلاف شخص في مثل هذه الدورات على مدى العقود الستة الماضية ولا يزال معظم المقبولين يجتمعون بانتظام لمناقشة هذه المواضيع. وقد حضر 60 ألفاً آخرين دورات الدفاع الإقليمية. وأضاف سالونيوس باسترنك أن "الدورات التدريبية ربما تكون أسهل عنصر في نهج فنلندا ويمكن للدول الأخرى السير على خطاها بسهولة".



يتمثل الجزء الأكثر رتبةً من استراتيجية التأهب - ولكنه لا يقل أهمية - في كيفية قيام السلطات الفنلندية بعد ضم روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم في سنة 2014 بفحص جميع تشريعاتها الأمنية

للتأكد من أنها مناسبة للغرض وأن "الرجال الخضر الصغار" لا يمكنهم استغلال أي ثغرات.

يتحدث المسؤولون عن العمل المضني لضمان تكييف القوانين مع حالة الأزمات، مثلًا، من خلال السماح للشركات التي تنشط في القطاع ذاته بالتفاعل مع بعضها البعض في حالة الطوارئ الوطنية دون اتهامها بتكوين كارتل. وحسب أحد الموظفين المدنيين الفنلنديين: "يمكن أن يكون الأمر بسيطًا مثل التأكد من وجود بند في كل قانون يضمن تعليق العمل به في الأزمات".

لا تركز فنلندا على التهديد بالغزو فحسب، بل تركز على أشكال الهجوم الأخرى - سواء كانت محلية مثل تسميم مصدر للمياه أو الاستغناء عن محطة طاقة أو وطنية مثل الهجمات الإلكترونية. في الوقت الراهن، زادت فنلندا تركيزها على ما يسمى بالتهديدات الهجينة، وهي هجمات غالبًا ما تكون غامضة ولا تلبى مستوى الهجوم العسكري الكامل.

ووفقًا لمديرة المركز الأوروبي للتميز لمكافحة التهديدات الهجينة الذي يتخذ من هلسنكي مقراً له، تيجا تيليكاينن فإن "فنلندا بحاجة إلى أن تتبع نهجًا استباقيًا أكثر يُمكنها من تحديد نقاط ضعفها بشكل مسبق. فعلى سبيل المثال، لم تكن فنلندا على علم بخطة روسيا التي تتمحور حول إرسال المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود. وترى تيليكاينن أن "دخول روسيا في حرب ضد إحدى البلدان المجاورة الصغيرة نسبيًا لا يمكن إلا أن يعزز فهم مكامن ضعفنا" مؤكدة أن "الوعي الفنلندي العام بالمخاطر والتهديدات يعد مرتفعًا للغاية".

من ناحية أخرى، يعتقد نينيسكو أنه "حان الوقت الآن لكي تعيد فنلندا تركيز جهودها. ففي هذه العقود التي تمتعنا فيها بالسلام والرفاهية، كانت الحياة أسهل مما كانت عليه في السابق. كنا في منأى عن المعاناة والمصاعب. لهذا السبب، تعتبر حرب أوكرانيا دعوة ملحة للاستيقاظ والاستعداد لأي مواجهة محتملة مع خصم سابق".

النجاة من الجائحة

قبل اندلاع الحرب في أوروبا، اختبرت جائحة كوفيد-19 مدى جاهزية فنلندا لمثل هذه الأزمات. ومع أن الكثير من المصادر أجمعت على البلاد تجاوزت الجائحة بأخف الأضرار، يقول الخبراء الفنلنديون إنها فسحت المجال من أجل مزيد من التحسينات.

تمثلت المشكلة الرئيسية في الصعوبات التي واجهتها الحكومة في تنفيذ وإبلاغ القرارات التي اتخذتها بكفاءة. ومن بين الصعوبات التي واجهتها إجراء اختبار للمسافرين الوافدين عبر المطارات. فعلى الرغم من أن الحكومة هي التي اتخذت القرار بشأن هذه المسألة، إلا أنها كانت بحاجة إلى العودة إلى حوالي 21 جهة فاعلة مختلفة لتنفيذه.

قال بيتري توفونين، الأمين العام لأمانة اللجنة الأمنية الفنلندية: "تتمثل المعضلة الأولى في أننا بحاجة إلى تبسيط نظام إدارة الأزمات لدينا. فلا نريد أن يكون لدينا نظام فعال ضد أزمات مثل كوفيد-19 وفاشل ضد هجوم عسكري".



يتمثل الخطر دائماً في أن السلطات تصحح الأمور بناءً على الأزمة السابقة، لكن توفونين يرى أن قوة نهج فنلندا تكمن في الاستعداد للأحداث غير المتوقعة من خلال التركيز بشكل رئيسي على حماية "الوظائف الحيوية" للمجتمع.

أشار سالونيوس باسترناك إلى مشكلة أخرى تتمثل في أن الاستراتيجية الفنلندية لمجابهة الأزمات تتجاهل احتياجات عامة الناس بسبب فكرة خاطئة مفادها أنه على الشعب ألا يشعر بالقلق إذا كان النظام مطبقاً. وأضاف "يحتاج الناس إلى الحصول على فكرة عامة عما ينبغي عليهم فعله. إنه أمر سهل ويساعدهم في تجاوز أول 72 أو 96 ساعة من الأزمة بسلاسة. هذا هو موطن بعض الثغرات التي ينبغي سدها".

لا شك أن الفنلنديين قلقون من الغزو الروسي لأوكرانيا، التي تعد من الدول المجاورة لها ولا تتمتع بعضوية في الناتو. لطالما سعت هلسنكي إلى إقامة علاقات حسن الجوار مع روسيا بسبب حدودها الطويلة معها، لكن هذه الآمال تحطمت في الوقت الراهن. وخلال الحرب الباردة، أُجبرت فنلندا بسبب موقعها على قبول الحياد لإبقاء الاتحاد السوفيتي بعيداً، ولكن بعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 1995 والاقتراب من الناتو على مدار العقود الماضية، كان هناك شعور متزايد في هلسنكي بأن العضوية في التحالف العسكري ستعزز مكانتها كدولة غربية مستقلة.

في المقابل، يعتقد بعض الخبراء أن حرب أوكرانيا تُظهر مدى حكمة نهج فنلندا طوال هذه السنوات. وحسب سالونيوس-باسترناك: "تتمثل الفكرة في أن فنلندا بلد يستحق أن تتحرك للدفاع عنه، وبالتالي تقع على عاتقك مسؤولية أكبر، سواء كنت مديراً تنفيذياً أو معلماً في مدرسة. إن الدرس الذي تعلمناه من أوكرانيا هو أن "الإرادة لفعل شيء ما مهمة حقاً. وإذا جمعت ذلك مع قوة الموارد والجاهزية سيكون ذلك ناجحاً حقاً".

حتى مع تزايد الجدل حول مصير أوكرانيا وحلف الناتو في البلاد، فإن الأمر الثابت الوحيد هو أن فنلندا ستظل جارة لروسيا. وعلى حد تعبير وزير الدفاع السابق: ”يقول البعض إننا خضنا 32 حربًا ضد روسيا، بينما يقول البعض الآخر إنها 42 حربًا، لكن كل ما أعرفه هو أن روسيا ستكون موجودة دائمًا، ونحن علينا الاستعداد لأي خطوة تتخذها ضدنا“.

المصدر: فاينانشيال تايمز

رابط المقال: <https://www.noonpost.com/43672/>